الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

المعلم في مؤتمر صحفي: أطراف عربية تريد استخدام الجامعة أداة للوصول إلى مجلس الأمن...قرارنا ينطلق من موقف الشعب والمشكلة يحلها السوريون... لا أحد ينوب عن الدولة السورية في مهامها

دمشق
سانا - الثورة
الصفحة الأولى
الاثنين 21-11-2011
أكد وليد المعلم وزير الخارجية والمغتربين أن مشروع البروتوكول المقدم من جامعة الدول العربية الى سورية يتضمن بنودا تعكس مواقف غير متوازنة اتخذتها دول أعضاء في الجامعة وفي اللجنة الوزارية المعنية منذ بداية الازمة في سورية ورغم ذلك تعاملت سورية مع الموضوع بروح ايجابية حرصا منها على استمرار العمل ضمن اطار الجامعة العربية.

وأوضح الوزير المعلم في موتمر صحفي عقده في دمشق امس أن البروتوكول في العرف الدولي يأتي نتيجة حوار وتفاوض بين طرفين وليس املاء من طرف على الطرف الاخر ولاسيما أن مشروع البروتوكول الذي قدم لسورية يتضمن منح بعثة الجامعة صلاحيات فضفاضة يصل بعضها الى حد التعجيز وخرق السيادة الوطنية وهو أمر غير مسبوق في تاريخ عمل المنظمات الاقليمية بأن تتجه منظمة الى العمل ضد مصلحة أحد أعضائها.

وشدد الوزير المعلم على أنه لن تكون هناك حرب أهلية في سورية مهما حاولوا افتعالها لان وعي الشعب السوري كفيل بوأد هذه الفتنة وهو القادر على الدفاع عن وطنه والرهان الوحيد الكاسب للقيادة السورية.

ولفت الوزير المعلم الى أن ما يحصل في سورية هو اعتداء مجموعات مسلحة على المواطنين وقوات حفظ النظام والجيش بتشجيع من بعض الدول الغربية.

وقال الوزير المعلم ان سورية تلقت رسالة جوابية من الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ردا على الرسالة التي كانت قد أرسلت اليه بتاريخ 17 الجاري وتتضمن بعض التعديلات على مشروع البروتوكول الذي وافتنا به الامانة العامة للجامعة بتاريخ 16 الجارى.

وأضاف الوزير المعلم ان سورية كانت وافقت على خطة العمل العربية التي اتفق على بنودها في الدوحة وأقرها مجلس الجامعة بتاريخ2/11/2011 وقبل أن تنتهي المهلة المحددة في الاجتماع المشار اليه تمت الدعوة بشكل مفاجىء الى اجتماع طارىء لمجلس الجامعة بتاريخ 12/11/2011جرى خلاله اتخاذ قرار تجاوز ميثاق الجامعة ونظامها الداخلي في ألية تعليق عضوية بلد عربي عضو وموسس فيها كما تضمن اجراءات غير مسبوقة في العمل العربي المشترك منها فرض عقوبات اقتصادية على الشعب السوري استجابة لمطلب الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الذي جرى قبل يومين من موعد الاجتماع.

وأوضح الوزير المعلم أن هذا القرار كان تخليا كاملا عن خطة العمل العربية التي جرى الاتفاق عليها في الدوحة وتوجها نحو اتخاذ قرار يؤمن أرضية فعلية لاستجرار التدخل الاجنبي في الشأن السوري وبتاريخ 16/11/2011انعقد في الرباط اجتماع لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لاستئناف بحث الاوضاع في سورية في ظل تغييب مقصود النوايا والاهداف لسورية عنه رغم أنها قد تلقت بتاريخ 14/11/2011 مذكرة رسمية من الامانة العامة للجامعة تتضمن التأكيد على ضرورة مشاركتها في الاجتماع كما تلقت في ذات التوقيت اتصالات من دول عربية شقيقة لحثها على المشاركة في الاجتماع لغاية اعادة النظر في قانونية ومشروعية قرار مجلس الجامعة الذي صدر في12/11/2011 بشكل مخالف لميثاق الجامعة ونظامها الداخلي.

وتابع الوزير المعلم: في اجتماع الرباط صدر قرار عن مجلس الجامعة أرفق به مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي الجامعة الى سورية ليتم توقيعه بين الحكومة السورية والامانة العامة وقامت سورية بدراسة المشروع ثم أبلغت الامانة العامة برسالة خطية وجهتها الى الامين العام بتاريخ17/11/2011 أي في اليوم الثاني تتضمن الاعلان عن استعدادها لتوقيع البروتوكول بعد ادخال تعديلات واضافات اجرائية وأخرى موضوعية لا تتدخل على الاطلاق في طبيعة أو تفاصيل مهمة البعثة ولا تعوق عملها أو حريتها في ممارسة مهامها بل تهدف الى وضع الامور في سياقها السليم وتسهيل عمل البعثة لانجاز مهامها على الوجه الاكمل.

وأضاف الوزير المعلم ان سورية تلقت مساء أمس الاول رسالة من الامين العام تتناقض مع اعلانه يوم 17/11/2011بأن التعديلات السورية هي قيد الدراسة وأن الامانة العامة لاتملك صلاحية الاستجابة للتعديلات التي قدمتها سورية على مشروع البروتوكول وأن الامين العام أجرى اتصالات تشاورية مع رئاسة اللجنة الوزارية ودول عربية أخرى وتم التوصل الى أن مهمة الامين العام محصورة بتلقي استفسارات من الجانب السوري وليس اجراء مفاوضات حول صيغة مشروع البروتوكول.

وقال الوزير المعلم رغم أن الصورة واضحة لنا لكنني سأجيب الامين العام للجامعة على رسالته بوضع مجموعة من الاستفسارات والايضاحات التي تنطلق من حرصنا على السيادة الوطنية وعلى دور الدولة في حماية أمن مواطنيها ورغبتنا في توضيح حقيقة عمل اللجنة وكيفية ضمان أمن أعضائها لان البروتوكول يتجاهل التنسيق مع الجانب السوري.

وأضاف الوزير المعلم أريد أن يكون الامر واضحا لنا لكي يتم في ضوئه اتخاذ القرار المناسب فالوضع لا يحتمل التسرع أو رد الفعل بل يحتاج الى دراسة عقلانية متأنية لان التحليل المنطقي يقود الى أن هناك أطرافا عربية تريد أن تستخدم الجامعة كأداة للوصول الى مجلس الامن.

وردا على سؤال كيف سيكون الرد السوري في ظل التضييق على سورية دبلوماسيا وسياسيا على المستويات الاقليمية والعربية والاسلامية قال الوزير المعلم ان الضغوط هي استمرار لسلسلة نتعرض لها منذ بداية الازمة من دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والان أضيفت لها الدول العربية وهذا يعطي بالمقابل قيمة حقيقية لمدى صمود الشعب السوري.

وحول رد القيادة السورية على الضغوطات الدولية والاقليمية وهل هناك خيار للمواجهة حتى لو كان عسكريا قال الوزير المعلم اذا فرض علينا القتال فسنقاتل ولكننا نأمل ونسعى ألا يفرض علينا لان المشكلة في سورية لا يحلها سوى السوريين بأنفسهم وقرار القيادة السورية ينطلق دائما من نبض الشارع والشعب وهذا شيء أساسي وقد خرج شعبنا الى الساحات رافضا الضغوط الخارجية والتدخل الخارجي وقرار الجامعة العربية.

وبشأن تزامن رفض الجامعة للورقة السورية مع اعلان المعارضة لمشروعها الخاص بالمرحلة القادمة قال الوزير المعلم آمل ألا يكون موقف الجامعة بهذا الترابط العضوي وبغض النظر سنرد على رسالة الامين العام بوضع عدد من الاستفسارات بكل مسؤولية أما ما يفعله مجلس اسطنبول فهذا شأنه.

وردا على سؤال حول النقاط التي تعتبر سورية أنها تمس سيادتها في البروتوكول قال الوزير المعلم ان هناك العديد من النقاط فالبروتوكول مؤلف من ثلاث صفحات فيها تجاهل تام لدور الدولة السورية المسؤولة عن أمن هذه البعثة من جهة وتجاهل للتنسيق معها من جهة أخرى ودون هذا التنسيق كيف ستأتي اللجنة وتذهب حيث تشاء.. نحن قلنا اذهبوا حيث تشاؤون ولكن أعلمونا حتى نرسل من يحفظ أمنكم.

وأضاف الوزير المعلم ان هناك نقاطا كثيرة لا وقت الان لتفنيدها الان طالما أننا مازلنا في أخذ ورد مع الجامعة.

وحول صلاحيات البعثة وصيغة ضمان حماية أمنها في ظل الحالة القائمة حاليا في العديد من المناطق السورية قال الوزير المعلم لم نحد من امكانية تحرك اللجنة في أي مكان في سورية وكل ما طلبناه اعلام الجانب السوري بأي مكان تتوجه اليه لتأمين الحماية لها فقط واللجنة التي ستأتي حرة بالحركة وليس هناك ما نخفيه اطلاقا.

ولفت الوزير المعلم الى أن على البعثة أن تشاهد القتل والذبح والاجرام الذي يرتكب بحق المواطنين والجنود وقوات حفظ النظام السوريين وهذا أقل ما يمكن أن تقوم به الجامعة.

وحول الوقت المحدد لتنفيذ خطة العمل العربية التي وضعتها الجامعة قال الوزير المعلم ان سورية لا تعتبر أن المدة هي الاساس بل المضمون والوصول مع الجامعة الى اتفاق.

وأضاف الوزير المعلم نطالب بوضع المدة جانبا اذا كانت النوايا سليمة وان كنت لا أرى ذلك فالبروتوكول وصلنا الساعة 12 ليل 16 الجاري وأجبت الامين العام في اليوم التالي ثم أصدرت الامانة العامة بيانا بأن الملاحظات أو التعديلات السورية قيد الدراسة وتلقيت جواب الامين العام ليل أمس الاول الذي من

المفروض أنه نهاية المدة فأرجو الا يكون الموضوع تعجيزيا لانه يجب أن يكون واضحا حتى لا تحدث أخطاء أو سوء فهم لدى مجيء اللجنة لاننا حريصون على حسن أداء مهامهم.

وردا على سوال هل ستسمح الحكومة السورية للمعارضة في الداخل بمرافقة بعثة المراقبين في حال جاؤوا الى سورية قال الوزير المعلم ان ذلك هو دور الدولة السورية ومسؤوليتها ولا أحد ينوب عنها في مهامها ولكن بامكان البعثة اذا أرادت أن تلتقي مع المعارضين.

وحول مدى ثقة المواطن السوري بالبعثة المنبثقة عن الجامعة العربية في ظل التضليل والفبركة التي يراها قال الوزير المعلم نثق بكل عمل عربي مشترك في الوقت الذي يحاول البعض قتله ونريد بث الروح والحياة فيه لذلك لا أستطيع أن أقول نثق أو لا حتى نصل الى اتفاق حول عمل البعثة وتركيبتها.

وجوابا على سؤال حول الحلول البديلة لسورية في حال لم تتجاوب الجامعة العربية مع استفساراتها قال الوزير المعلم ان الحل الوحيد بيد الشعب السوري وهو الورقة الرابحة واذا أراد العرب التخلي عن دورهم فهذا شأنهم نحن سنتمسك به حتى اخر لحظة أما اذا قرروا نهائيا التخلي عنه فأملنا شعبنا لا غيره.

وفيما يتعلق بفرصة الجهد العربي أم انه سيحدث انتقال الى ما تحذر منه سورية وهو التدويل واستعدادها لقرارات مفاجئة من الجامعة قال الوزير المعلم سنستنفد كل نافذة متاحة في العمل العربي وأكرر ذلك حتى يقول لنا العرب لا نريدكم في الجامعة ولا أقصد الشعب العربي انما الجامعة وكل شيء مفاجىء يحدث فحتى المهلة التي تم الاتفاق عليها في الدوحة لم تحترم وفي الواقع هم مستعجلون وسأسال أمين عام الجامعة ليفسر لي عددا من بنود مشروع البروتوكول ولم سموه مشروع اليس من أجل التفاوض حوله.. ومع ذلك سأجيب الامين العام عما جاء في رسالته وصبرنا كبير ولا نكل ولا نمل من أجل أن يقتنع شعبنا أننا لم نترك نافذة صغيرة الا وولجنا من خلالها في سبيل تحصين العمل العربي وحتى لا تتحول جامعة الدول العربية الى أداة.

وحول نظرة سورية للجامعة العربية في الوقت الحالي وما اذا كانت المنطقة مشرفة على توازنات اقليمية جديدة بسبب الموقف الذي تتخذه دول مجلس التعاون الخليجي وأغلبية الدول العربية الاخرى تجاه دمشق قال الوزير المعلم لا أستطيع التنبؤ بذلك وما يجري الان في المنطقة تيار يقوده البعض بما فيه الجامعة العربية ولا أريد التحديد الان طالما أنني مازلت في مرحلة الاخذ والرد مع أمين عام الجامعة.

وبشأن صياغة سورية لسيناريوهات عملية على الارض تفشل المخططات ضدها وعملها لاحتواء الازمة داخليا بغض النظر عن موقف الجامعة والقوى الاجنبية قال الوزير المعلم:أومن بأن الرهان الوحيد للقيادة السورية هو الشعب السوري مشيرا الى أهمية ادراك ما تتعرض له سورية من ضغوط من قوى كبيرة وأضيفت لها الان الدول العربية لذلك فان ما نقوم به قد لا يوثر يوميا في الشارع السوري لكن بعمل تراكمي سيؤثر.

وحول محاذير اندلاع حرب أهلية في حال فشلت المبادرة العربية بغض النظر عن موضوع التدخل الخارجي قال الوزير المعلم تابعت تصريحات هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الاميركية وأحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا واخرين عن الموضوع ومن يقرؤها بدقة يشعر أنهم يدفعون الامور بهذا الاتجاه فعندما تقول كلينتون ان المعارضة مسلحة وممولة جيدا وأخشى أن تتجه الامور لحرب أهلية فأعتقد أنهم يتمنون حدوث ذلك وأؤكد أن شعبنا قادر على الدفاع عن وطنه.

وأضاف الوزير المعلم لم نصل اطلاقا وآمل الا نصل الى مرحلة حرب أهلية لان ثقتي كبيرة بوعي شعبنا وتلاحمه ووحدته الوطنية لذلك لا داعي للقلق اطلاقا قد تظهر صورة هنا أو هناك أو من يريد جر الامور الى مثل هذه المواجهة لكنها لن تحدث اطلاقا.

وردا على سوال حول ما يجرى في حمص من عمليات قتل وخطف لمواطنين قال الوزير المعلم ان مواقف بعض الدول الغربية هي التي تؤدي الى هذا القتل لانها تشجع هؤلاء المجرمين على جرائمهم وهؤلاء يتجاهلون بمن فيهم الجامعة العربية المجموعات الارهابية المسلحة التي تقتل الناس على الهوية ولو كانوا يعترفون بوجودها لما تصرفوا كما يفعلون الان وأكرر لن تكون هناك حرب أهلية مهما حاولوا افتعالها لان وعي شعبنا كفيل بوأد هذه الفتنة.

وبشأن الاخبار التي تشير الى القاء القبض على عشرات المسلحين في مدن سورية وهل هناك تطمينات للشارع السوري حول ما يجرى اكد الوزير المعلم ان هذه الاخبار صحيحة وتظهر أن هولاء المسلحين مجموعات كبيرة وسلاحها حديث مشددا على اهمية أن تحرص الدولة على أمن مواطنيها.

وردا على سوال حول الدعم الروسي لسورية على المستويين الداخلي أو الخارجي قال الوزير المعلم: هناك معاهدة قديمة بين سورية والاتحاد السوفييتي عام 1980 وعلى أساسها يوجد حوض لاصلاح السفن في ميناء طرطوس ولسنا في حالة حرب انما نحن عمليا في مواجهة مجموعات مسلحة تعتدي على المواطنين وقوات حفظ النظام والجيش.

وحول الموقف الروسي في حال التدويل قال الوزير المعلم: كنا على تنسيق مستمر وتواصل مع الاصدقاء الروس في كل خطوة نخطوها ولا أريد أن استبق الموقف بالحديث عن مجلس الامن بما أننا مازلنا نتحدث في اطار الجامعة العربية.

وبشأن حديث بعض وسائل الاعلام التركية عن مخططات تركية لفرض حظر للطيران أو اقامة منطقة عازلة ولماذا تتبع الدبلوماسية السورية نهجا هادئا... اشار الوزير المعلم الى ان كل العالم شاهد ذريعة الحظر الجوي في ليبيا لحماية المدنيين وكم كان عدد الضحايا وما من مبرر لذلك أما ما يتعلق بانتقاد الدبلوماسية السورية فأقبله برحابة صدر وهدوء ودور الدبلوماسية موجود منذ نشأة الخليقة الى اليوم وآمل أن تبقى لغة الدبلوماسية هي السائدة.

وحول تصريحات وزير الحرب الاسرائيلي ايهود باراك والرسالة التي توجهها سورية الى كيان الاحتلال قال الوزير المعلم ان اسرائيل عدو مغتصب لاراضينا وبالتالي لا نوجه لهم رسالة وهو يزيد اصرار شعبنا على التمسك بقيادته.

وبشأن مواقف دول الجوار من الازمة السورية واستقبال بعضهم كالاردن لاطراف من المعارضة قال الوزير المعلم شخصيا لست راضيا عن موقف دول الجوار والحياة دين ووفاء وأنا لا أستطيع أن أؤكد أو أنفي أنباء لا علم لي بها والاشقاء في الاردن هم من عليهم أن يؤكدوا أو ينفوا.

وأضاف الوزير المعلم بالنسبة للبنان هو بلد شقيق وهناك خصوصية تاريخية وجغرافية بعلاقاته مع سورية ولا أريد أن استرسل أكثر حتى لا يفسر كلامي سلبا في لبنان ويؤدي الى تفاعلات لان فيه من يدعي المعارضة ويتصيد ولكن هناك حقائق لا أحد يستطيع تغييرها في العلاقة السورية اللبنانية.

وحول طلب كل من الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري من السعودية لعب دور في الازمة السورية قال الوزير المعلم: لم أستوضح الامر بصدق حول التصريحات لانني أعتقد لو أرادت المملكة لعب دور لما انتظرت أن يقال لها ومازلت أنتظر دورا ايجابيا منها.

وبشأن جهود الحكومة لعقد حوار وطني مع المعارضة قال الوزير المعلم ان هناك جهودا تبذل من أجل الحوار فالمعارضة عدة أطياف بعضها يريد الحوار وبعضها يرفضه وما حدث في القاهرة من اعتداء على الوفد السوري يوضح أن هذه المعارضة لا تريد الحوار ومع ذلك الحوار ضرورة هامة لرسم مستقبل سورية بأسلوب تشاركي.

وأضاف الوزير المعلم ان الحوار الوطني يشكل القاعدة الاساسية لبناء مستقبل سورية وعلى عكس ما يصور في وسائل الاعلام فهو ليس بين السلطة والمعارضة فقط بل هناك طرف ثالث أهم بكثير وهو الشعب السوري بمختلف مكوناته ويجب أن يمثل في الحوار الذي ينبغي عقده في دمشق.

وقال الوزير المعلم ان كل من يرغب من المعارضة الوطنية حضور الحوار مرحب به ونطمئن من في الخارج أن لا أحد سيتعرض لهم اذا رغبوا بالحضور وكل من يحمل روحا وطنية يجب أن يشارك في الحوار من أجل بناء مستقبل سورية.

وحول تعرض أحد وفود الشباب السوري في مصر لاعتداء من بعض معارضي الخارج قال الوزير المعلم ان الوفد ذهب لابداء وجهة نظر للامانة العامة للجامعة غير تلك التي يعبر عنها بعض الموجودين في اقامة دائمة في القاهرة ولكن الامانة العامة للجامعة لم تستقبله بل قوبل بالعصي والحجارة من مدعي الديمقراطية الذين يخشون سماع الرأي الاخر وهذا مؤشر واضح للرأي العام عن حقيقة هؤلاء وما فعلوه شيء مخجل.

وطمأن الوزير المعلم أهالي العاملين في السفارة السورية بالقاهرة وكذلك الوفد السوري بان هناك بعض الخدوش التي أصابت الوفد أما عناصر السفارة فهم سالمون.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية